



Preventive social work and its role in confronting the phenomenon of cybercrime in the digital age

Najat Abubakr Zummit *

Department of Social Work, Faculty of Arts, University of Tripoli, Libya

الخدمة الاجتماعية الوقائية ودورها في مواجهة ظاهرة الجريمة الإلكترونية في العصر الرقمي

نجاة أبوبكر زميت *

قسم الخدمة الاجتماعية، كلية الأدب السواني، جامعة طرابلس، ليبيا

*Corresponding author: n.zummit@uot.edu.ly

Received: September 21, 2025

Accepted: November 12, 2025

Published: November 19, 2025

المخلص

هدف البحث إلى الكشف عن دور الخدمة الاجتماعية الوقائية في مواجهة ظاهرة الجريمة الإلكترونية في العصر الرقمي، من خلال توضيح آلياتها وأساليبها في التوعية والإرشاد والوقاية، بهدف الحد من انتشار السلوكيات المنحرفة الناتجة عن الاستخدام غير الآمن للتكنولوجيا وتعزيز الأمن الرقمي المجتمعي. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي النظري، بالاستناد إلى الدراسات والأدبيات السابقة ذات الصلة لبناء إطار نظري متكامل يوضح أبعاد الظاهرة والعلاقات بين مفاهيمها. وقد توصلت الدراسة إلى أن التطور التقني وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي أسهما في زيادة فرص ارتكاب الجرائم الإلكترونية نتيجة سهولة التخفي وضعف الوعي الرقمي، كما تبين أن غياب الوعي المجتمعي يعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم هذه الجرائم. وأكدت النتائج أن الخدمة الاجتماعية الوقائية تمتلك أدوات فعالة للتصدي لتلك الظاهرة عبر التنقيب الوقائي، والإرشاد الاجتماعي، وتنظيم الندوات، وبناء شبكات حماية رقمية تساهم في تحصين الأفراد من المخاطر الإلكترونية. وفي ضوء ذلك، أوصت الدراسة بضرورة تفعيل البرامج التوعوية الرقمية في المدارس والجامعات، وإعداد دليل مهني للأخصائيين الاجتماعيين لتطبيق المدخل الوقائي في مواجهة الجرائم الرقمية، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الاجتماعية والأمنية والإعلامية لنشر ثقافة الاستخدام الآمن للإنترنت.

الكلمات المفتاحية: الخدمة الاجتماعية، المدخل الوقائي، الجرائم الإلكترونية، العصر الرقمي.

Abstract

The study aimed to reveal the role of preventive social work in addressing the phenomenon of cybercrime in the digital age by clarifying its mechanisms and methods of awareness, guidance, and prevention, with the goal of reducing deviant behaviors resulting from unsafe technology use and enhancing community digital security. The research adopted the descriptive analytical theoretical approach, relying on relevant previous studies and literature to build a comprehensive theoretical framework that explains the dimensions of the phenomenon and the relationships among its key concepts. The study found that technological advancement and the widespread use of social media have increased opportunities for committing cybercrimes due to the ease of anonymity and the lack of digital awareness. It was also revealed that low societal awareness is among the most significant factors contributing to the escalation of these crimes. The findings confirmed that preventive social work possesses effective tools to confront this

phenomenon through preventive education, social counseling, organizing awareness seminars, and establishing community-based digital protection networks that help safeguard individuals from cyber risks. Accordingly, the study recommended activating digital awareness programs in schools and universities, developing a professional guide for social workers to implement the preventive approach in combating cybercrimes, and strengthening cooperation among social, security, and media institutions to promote a culture of safe internet use.

Keywords: Social Work, Preventive Approach, Cybercrime, Digital Age.

المقدمة

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العالم في العصر الرقمي، أصبحت الجرائم الإلكترونية من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، لما تشكله من تهديد للأمن الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للأفراد والمؤسسات على حد سواء. ومن هنا برزت أهمية الخدمة الاجتماعية الوقائية بوصفها أحد الأساليب المهنية الفاعلة في مواجهة هذه الظاهرة، من خلال التركيز على التوعية والتثقيف والوقاية قبل وقوع الجريمة، عبر تمكين الأفراد من استخدام التكنولوجيا بشكل آمن ومسؤول، وتعزيز القيم الأخلاقية والاجتماعية التي تحد من السلوكيات المنحرفة في الفضاء الرقمي. كما تسهم الخدمة الاجتماعية الوقائية في بناء شراكات بين المؤسسات التعليمية والأمنية والإعلامية لتطوير برامج توعوية وتدخلات ميدانية تستهدف الفئات الأكثر عرضة للانحراف في الجريمة الإلكترونية، بما يسهم في تحقيق الأمن الرقمي واستقرار المجتمع. حيث تُعد الخدمة الاجتماعية الوقائية أحد الفروع الأساسية في مهنة الخدمة الاجتماعية، وتركز على حماية الأفراد والجماعات من الوقوع في المشكلات الاجتماعية قبل حدوثها، من خلال تنمية الوعي والسلوك الإيجابي وتعزيز القدرة على مواجهة المواقف الحياتية الصعبة. فهي تهدف إلى الوقاية المسبقة من الانحراف، والتفكك الأسري، والجريمة، وغيرها من الظواهر الاجتماعية السلبية، عبر برامج وخطط تستند إلى الأسس العلمية والمهنية للعمل الاجتماعي. وتعمل الخدمة الاجتماعية الوقائية على تمكين الأفراد من التكيف السليم مع متغيرات العصر، وبناء أنماط سلوكية إيجابية تسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة، مستفيدة من التعاون بين المؤسسات التعليمية والاجتماعية والإعلامية والأمنية لتحقيق أهدافها. (بدوي، 2022، ص82).

وعلى الرغم من المزايا العديدة التي وفرتها شبكة الإنترنت وما أتاحتها من فرص للتعليم والتواصل والمعرفة وتبادل الثقافات، إلا أن استخدامها غير المنضبط أفرز عدداً من الظواهر السلبية والمخاطر الاجتماعية، من أبرزها إدمان الإنترنت، والاستغلال الجنسي، والابتزاز الإلكتروني، والصدمات النفسية، ومظاهر الاغتراب الاجتماعي (إيدو، 2020، ص341)، مما أدى إلى تهديد البنية الاجتماعية والأمن المجتمعي، الأمر الذي استدعى تبني استراتيجيات مجتمعية وقائية شاملة تقوم على التعاون بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات الاجتماعية والتربوية والإعلامية، بهدف حماية الأفراد وتوعيتهم بمخاطر الفضاء الرقمي والحد من انتشارها. (رضوان، 2022، ص3)؛ وفي هذا السياق، تلعب الخدمة الاجتماعية الوقائية دوراً محورياً في التصدي للجريمة الإلكترونية من خلال تنمية الوعي الرقمي لدى الأفراد، وتعزيز القيم الأخلاقية والاجتماعية في استخدام التكنولوجيا، وتفعيل البرامج الإرشادية والتثقيفية التي تساعد على وقاية الأفراد من الوقوع في أنماط السلوك الإجرامي أو التعرض له، بما يسهم في تحقيق الأمن الاجتماعي والرقمي في المجتمع.

مشكلة البحث:

مع التحول الرقمي المتسارع الذي يشهده العالم المعاصر، أصبحت شبكة الإنترنت فضاءً مفتوحاً تتقاطع فيه المصالح والأنشطة الإنسانية المختلفة، الأمر الذي أدى إلى بروز ظاهرة الجريمة الإلكترونية بوصفها أحد أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة. فقد تطورت هذه الجرائم لتشمل الاعتداء على الخصوصية، والاحتيال المالي، والابتزاز، ونشر الشائعات، وانتهاك القيم الأخلاقية والاجتماعية، مما أوجد إشكالية مجتمعية معقدة تتداخل فيها الأبعاد القانونية والتربوية والنفسية والاجتماعية، ورغم أهمية الجهود القانونية والأمنية المبذولة لملاحقة مرتكبي هذه الجرائم وتنظيم الفضاء الرقمي، إلا أن الطبيعة المتجددة والسريعة لتطور التقنيات الإلكترونية تجعل المواجهة القانونية وحدها غير كافية للحد من انتشارها أو معالجة آثارها. ومن ثم، ظهرت الحاجة إلى مقاربة وقائية شمولية تقوم على توعية الأفراد، وتنمية مسؤوليتهم الرقمية، وبناء قيم تحصّنهم ضد المخاطر السلوكية والاجتماعية المرتبطة باستخدام الإنترنت. وهنا يبرز دور الخدمة الاجتماعية الوقائية باعتبارها ميداناً مهنيًا يسهم في تعزيز الوعي المجتمعي، وتنمية قدرات الأفراد على الاستخدام الآمن للتكنولوجيا، وتفعيل دور المؤسسات الاجتماعية في الحد من الظاهرة قبل وقوعها، بما يحقق الأمن الاجتماعي والرقمي معاً. وعليه، تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

" إلى أي مدى يمكن أن تسهم الخدمة الاجتماعية الوقائية في مواجهة ظاهرة الجريمة الإلكترونية في العصر الرقمي؟ " ويندرج منه عدة تساؤلات فرعية وهي:

1. ما هو دور الخدمة الاجتماعية الوقائية في الوقاية من الجرائم الإلكترونية؟
2. ما هي أبرز مظاهر وأنواع الجريمة الإلكترونية في العصر الرقمي؟

3. ما هي استراتيجيات الخدمة الاجتماعية الوقائية للحد من الجرائم الإلكترونية؟
4. ما هي إجراءات الخدمة الاجتماعية الوقائية لمواجهة ظاهرة الجريمة الرقمية؟

أهمية البحث:

1. يساهم البحث في إثراء المعرفة العلمية في مجال الخدمة الاجتماعية الوقائية، وخاصة في ارتباطها بالمجال الرقمي الذي يُعد من أكثر المجالات تطوراً وتغيّراً.
2. يساهم في تعزيز الأمن الاجتماعي والرقمي من خلال نشر الوعي والحد من السلوكيات المنحرفة عبر الإنترنت.
3. تحليل الاتجاهات النظرية المعاصرة التي تناولت الجريمة الإلكترونية من منظور اجتماعي وقائي، مما يساعد على بناء قاعدة معرفية متكاملة يمكن الرجوع إليها في الدراسات المستقبلية.

أهداف البحث

1. التعرف على دور الخدمة الاجتماعية الوقائية في الوقاية من الجرائم الإلكترونية.
2. تحديد أبرز مظاهر وأنواع الجريمة الإلكترونية في العصر الرقمي.
3. تحليل أبرز استراتيجيات الخدمة الاجتماعية الوقائية للحد من الجرائم الإلكترونية.
4. التعرف على إجراءات الخدمة الاجتماعية الوقائية لمواجهة ظاهرة الجريمة الرقمية.
5. تقديم مقترحات عملية لتفعيل الخدمة الاجتماعية الوقائية في مجال الأمن الرقمي.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي النظري، الذي يقوم على جمع وتحليل الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الخدمة الاجتماعية الوقائية والجريمة الإلكترونية، من أجل بناء إطار نظري متكامل يوضح أبعاد الظاهرة والعلاقات المتبادلة بين مفاهيمها.

الدراسات السابقة

(1) دراسة (آدم، 2022) بعنوان/ استخدام الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية وعي الشباب الجامعي بالحماية الرقمية، هدفت الدراسة إلى اختبار فعالية استخدام الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية وعي الشباب الجامعي بالحماية الرقمية في ظل التحديات المتزايدة للعصر الرقمي، الذي بات يشهد انتشاراً واسعاً لانتهاكات الخصوصية وسرقة الهوية الرقمية. اعتمدت الدراسة على منهج دراسة تقدير عائد التدخل المهني ضمن المنهج التجريبي، حيث تم تطبيق التجربة على مجموعتين إحداهما ضابطة والأخرى تجريبية، بلغ عدد أفراد كل مجموعة (30) شاباً جامعياً. استخدم الباحث مقياس تنمية وعي الشباب الجامعي بالحماية الرقمية لقياس مستوى الوعي لدى أفراد المجموعتين في القياسين القبلي والبعدي، قبل وبعد تنفيذ برنامج التدخل المهني القائم على مبادئ الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، وأظهرت النتائج تحسناً ملحوظاً في مستوى وعي أفراد المجموعة التجريبية بالحماية الرقمية مقارنة بالمجموعة الضابطة، مما يؤكد فعالية الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية كمدخل وقائي وتنموي لمواجهة مخاطر العالم الرقمي. وأوصت الدراسة بضرورة تضمين مفاهيم الحماية الرقمية ضمن البرامج الإرشادية الجامعية، وتفعيل دور الأخصائيين الاجتماعيين في المؤسسات التعليمية لنشر الوعي التقني الأمن بين الشباب الجامعي.

(2) دراسة (القحطاني، 2021) بعنوان/ إسهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية: دراسة مطبقة على أعضاء الهيئة التعليمية بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، هدفت الدراسة التي أجريت بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالرياض إلى التعرف على إسهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وشملت عينة البحث جميع أعضاء هيئة التدريس بالكلية وعددهم (68) عضوة، حيث تم تطبيق استبيان إلكتروني لجمع البيانات، أظهرت النتائج وجود اتفاق بين أفراد العينة حول العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية، وكان من أبرزها الانتشار الواسع والمتنوع للروابط الإلكترونية مجهولة المصدر. كما بينت النتائج اتفاق المشاركين على أهمية الدور الوقائي للخدمة الاجتماعية في الحد من هذه الجرائم، ومن أهم صور هذا الدور نشر الوعي بين أفراد المجتمع، خاصة فئة الشباب والمراهقين، حول مخاطر الجرائم الإلكترونية. كذلك أظهرت النتائج وجود موافقة على الدور العلاجي للخدمة الاجتماعية، مثل الاستعانة بخبراء متخصصين في برامج مواجهة الجرائم الإلكترونية. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل الخدمة الاجتماعية الإلكترونية لتقديم الاستشارات الإرشادية عن بُعد، وتعزيز برامج التوعية الوقائية بما يتناسب مع التطورات الرقمية المتسارعة.

(3) دراسة (حسن، 2020) بعنوان/ استخدام المدخل الوقائي في الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتوعية الشباب بمخاطر الشائعات الإلكترونية على الأمن القومي المصري، هدفت الدراسة إلى اختبار فاعلية برنامج للتدخل المهني وفق المدخل الوقائي في الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية بهدف توعية الشباب بمخاطر الشائعات الإلكترونية على الأمن القومي المصري، من خلال رفع وعيهم بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والدينية

والأخلاقية المرتبطة بهذه الظاهرة. اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي، حيث تم التطبيق على مجموعتين (تجريبية وضابطة)، بلغ عدد كل منهما 25 مفردة، وذلك في مركز شباب ناصر بمدينة أسبوط خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2019م. استخدمت الباحثة برنامج التدخل المهني كأداة لجمع البيانات وتنمية الوعي لدى الشباب. وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح المجموعة التجريبية بين القياسين القبلي والبعدي، مما يؤكد فاعلية البرنامج في تحقيق أهدافه. وأوصت الدراسة بضرورة تعميم تطبيق البرامج الوقائية للخدمة الاجتماعية لمواجهة مخاطر الشائعات الإلكترونية، وتعزيز دور الأخصائيين الاجتماعيين في نشر الوعي المجتمعي بالأمن القومي الرقمي.

الإطار النظري المحور الأول / الخدمة الاجتماعية الوقائية

أولاً/ مفهوم الخدمة الاجتماعية الوقائية

تُعد الخدمة الاجتماعية الوقائية أحد المداخل الحديثة في مهنة الخدمة الاجتماعية، وتركز على منع المشكلات الاجتماعية قبل وقوعها بدلاً من الاكتفاء بعلاجها بعد حدوثها. ويقصد بها تلك الجهود والأنشطة المخططة التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي أو المؤسسات الاجتماعية بهدف تحصين الأفراد والجماعات والمجتمع ضد المواقف أو السلوكيات المنحرفة أو المشكلات الاجتماعية المحتملة، والعمل على تعزيز قدراتهم لمواجهةها بوعي ومسؤولية (أبو النصر، 2008، ص34). ويرى بعض الباحثين أن الخدمة الاجتماعية الوقائية تمثل مرحلة استباقية في العملية المهنية، تهدف إلى تقليل احتمالية ظهور الأزمات والمشكلات عبر نشر التوعية الاجتماعية، وتقوية منظومة القيم والسلوكيات الإيجابية، وتمكين الأفراد من المهارات اللازمة لحماية أنفسهم ومجتمعهم من الأخطار. كما تؤكد الأدبيات أن هذا المدخل يُسهم في خفض تكاليف الرعاية والعلاج الاجتماعي من خلال الاستثمار في بناء الوعي والقدرات قبل تفاقم المشكلات (طه، 2025، ص15). وعلى ذلك يعرف المدخل الوقائي للخدمة الاجتماعية بأنه: "يُقصد بالمدخل الوقائي في الخدمة الاجتماعية مجموعة الجهود والأنشطة التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي بهدف التعرف على المشكلات والمعوقات الاجتماعية المحتملة التي قد تؤثر على أداء الأفراد أو الأسر أو الجماعات في المستقبل، والعمل على منع ظهورها أو الحد من آثارها إلى أدنى مستوى ممكن، بما يضمن تعزيز التكيف الاجتماعي وتحسين نوعية الحياة" (المصراي، 2020، ص440). وبذلك، يمكن القول إن الخدمة الاجتماعية الوقائية تُجسد البعد الإنساني والتنموي للمهنة، حيث تعمل على تعزيز الأمن الاجتماعي، وتنمية الوعي الجمعي، وتحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع في مواجهة التحديات الحديثة التي يفرضها العصر الرقمي والتحول الاجتماعي المتسارع.

ثانياً/ أهداف الخدمة الاجتماعية الوقائية:

تسعى الخدمة الاجتماعية الوقائية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستباقية التي تهدف إلى حماية الأفراد والجماعات والمجتمعات من التعرض للمشكلات الاجتماعية قبل وقوعها، وذلك من خلال تعزيز قدراتهم ورفع وعيهم وتمكينهم من مواجهة المواقف الصعبة بشكل إيجابي (بدوي، 2022، ص87). وتتمثل أبرز أهدافها فيما يلي:

- الوقاية من الانحراف والمشكلات الاجتماعية عبر نشر الوعي وتوجيه السلوكيات نحو القيم والمعايير الإيجابية التي تدعم التماسك الاجتماعي وتحد من السلوكيات المنحرفة.
- تعزيز الوعي الاجتماعي والثقافي لدى الأفراد تجاه القضايا والمخاطر المعاصرة، مثل الجرائم الإلكترونية، والإدمان الرقمي، والعنف الأسري، بما يتيح لهم فهماً أعمق للمشكلات وأساليب الوقاية منها.
- تنمية الاتجاهات الإيجابية والمهارات الحياتية التي تساعد الأفراد على التعامل مع الضغوط الاجتماعية والنفسية بطريقة بناءة، بما يسهم في التكيف السليم مع البيئة الاجتماعية.
- دعم دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأُسرة والمدرسة ووسائل الإعلام في القيام بوظائفها الوقائية، وتكامل جهودها مع الأخصائيين الاجتماعيين في حماية النشء والشباب.
- الحد من تكاليف الرعاية والعلاج الاجتماعي عبر التركيز على المنع المبكر بدلاً من التدخل اللاحق، مما يجعل الخدمة الاجتماعية الوقائية استراتيجية فعالة في إدارة الموارد وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة (طه، 2025، ص57).

ثالثاً/ الأسس التي يقوم عليها المدخل الوقائي في الخدمة الاجتماعية:

يستند المدخل الوقائي في الخدمة الاجتماعية إلى مجموعة من الأسس التي تشكل الإطار النظري والعملية الذي يُوجّه الممارسات المهنية نحو حماية الأفراد والمجتمع من الوقوع في المشكلات أو الأزمات قبل حدوثها، ويمكن توضيح أبرز هذه الأسس على النحو الآتي:

1. التعرف على مصادر الضغوط والمشكلات: إذ تسعى الخدمة الاجتماعية إلى تحليل هذه الضغوط وتحديد مسبباتها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية أو تكنولوجية، بهدف وضع استراتيجيات فعالة للحد من آثارها. ومن خلال ذلك، يمكن التنبؤ بالمشكلات المحتملة والعمل على منع وقوعها أو التقليل من حدتها قبل أن تتفاقم (طه، 2025، ص58).

2. التركيز على تنمية القدرات الوقائية للأفراد: تقوم البرامج والخدمات الوقائية على مبدأ تعزيز قدرة الإنسان على مواجهة الضغوط الحياتية المختلفة. ويشمل ذلك تنمية مهارات التفكير الإيجابي، والقدرة على اتخاذ القرار السليم، والتعامل مع الأزمات بطريقة بناءة. ويُعد هذا الجانب جوهر المداخل الوقائية، إذ يسعى إلى تمكين الأفراد من التكيف السليم مع التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية، مما يقلل من احتمالية تعرضهم للمشكلات النفسية أو السلوكية أو الاجتماعية (بدوي، 2022، ص89).
3. التدخل المبكر والوعي الوقائي: يعتمد المدخل الوقائي على التدخل في الوقت المناسب قبل تفاقم المشكلة أو ظهورها بوضوح. فكلما كان التدخل مبكراً، زادت فرص السيطرة على الموقف وتقليل الآثار السلبية المحتملة، مما يساعد الأخصائيين الاجتماعيين على اتخاذ خطوات استباقية فعّالة.
4. القيم الإنسانية الداعمة للوقاية: يقوم المدخل الوقائي على مجموعة من القيم التي تؤكد قدرة الإنسان على التغيير والنمو، وعلى أهمية تعزيز المشاركة المجتمعية والمسؤولية الفردية والجماعية في مواجهة المشكلات (محفوظ وآخرون، 2020، ص384).

المحور الثاني/ الجرائم الإلكترونية

أولاً/ مفهوم الجرائم الإلكترونية:

تعد الجرائم الإلكترونية ظاهرة جديدة في المجتمعات الحديثة، حيث تستهدف المعطيات الرقمية بمختلف أشكالها وأنواعها، وتتعلق هذه الجرائم بأجهزة الحاسوب وشبكات الإنترنت. وتشمل الجرائم الإلكترونية جميع أنواع الجرائم التي تتم باستخدام الحاسوب بشكل منفرد أو متصل بالإنترنت (علاوي، 2017، ص15).

وتعرف الجرائم الإلكترونية على أنها: " الجرائم التي ترتكب المعدات الرقمية باستخدام الحاسوب والشبكات والمعدات التقنية مثل الجوال. ويستخدم مصطلح الإلكتروني لوصف فكرة جزء من الحاسب أو عصر المعلومات. فهي السلوكيات والأفعال الخارجة على القانون، وهي أيضاً تتمثل في المخالفات التي ترتكب ضد الأفراد أو المجموعات من الأفراد وذلك بدافع الجريمة وبقصد إيذاء سمعة الضحية أو أذى مادي أو عقلي للضحية مباشر أو غير مباشر باستخدام شبكات الاتصالات مثل الإنترنت " (البدانية، 2014م، ص4).

ثانياً/ سمات الجريمة الإلكترونية:

تُعدّ الجرائم المعلوماتية من الأنماط المستحدثة التي تميزت بخصائص فريدة تفصلها عن الجرائم التقليدية، نظراً لحدوثها وارتباطها الوثيق بالتطور التكنولوجي المتسارع في العصر الرقمي. فقد أصبحت هذه الجرائم تُرتكب باستخدام وسائل وتقنيات إلكترونية متطورة عبر شبكة الإنترنت، مما أكسبها طابعاً خاصاً من حيث الأسلوب، والوسيلة، والنطاق، والتأثير، وجعل مواجهتها أكثر تعقيداً مقارنة بالجرائم التقليدية، وعلى ذلك تتميز بعدد من الخصائص والتي تتمثل في:

- الجرائم الإلكترونية هي مجال عملياتي يُعد الحقل الخامس للحروب المدنية في العصر الحديث.
- الاختراق: تشكل مخاطر الجرائم الإلكترونية تهديداً للبنية التحتية لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات والعديد من الدول.
- العالمية: لا تقتصر مخاطر الجرائم الإلكترونية على الإنترنت فحسب، بل تمتد أيضاً إلى شبكات أخرى مثل GPS و ACARS و SWIFT (صفاء، 2020، ص6)
- السهولة والسرعة: من السهل تنفيذ الهجمات الإلكترونية على الأجهزة الإلكترونية أو عبر الحواسيب المتصلة بالإنترنت، قد يستغرق تنفيذ مخاطر الفضاء السيبراني دقائق قليلة أو حتى لحظات في بعض الأحيان.
- غير مادية: تتميز الجرائم الإلكترونية بأنها ذات أثر غير مادي، حيث تستند إلى تقنية المعلومات وتترك معلومات يمكن حذفها بمجرد تنفيذ الجريمة.
- إخفاء الأدلة: يلجأ المجرمون غالباً إلى محو آثار الجريمة أو تدمير الأدلة، مما يشكل تحدياً في جمع الأدلة الجنائية وإثبات هذه الجرائم. (عبد الجواد، 2020، ص39-41).

ثالثاً/ تصنيف الجرائم الإلكترونية

يمكن تصنيف الجرائم الإلكترونية وفقاً لطبيعتها وأهداف مرتكبيها إلى عدة أنواع رئيسية، حيث تختلف في الأسلوب والغاية والنتائج المترتبة عنها، ومن أبرز هذه التصنيفات ما يلي:

1. **جرائم القذف والسب وتشويه السمعة:** تُعد من أكثر الجرائم شيوعاً في الفضاء الإلكتروني، إذ يستخدم الجاني الوسائل الرقمية لإرسال أو نشر عبارات مهينة أو مسيئة تمس كرامة وشرف المجني عليه. وغالباً ما تتم هذه الأفعال عبر البريد الإلكتروني أو منصات التواصل الاجتماعي أو المنتديات العامة، مما يحقق عنصر العلنية الذي تشترطه القوانين لتجريم السب أو القذف العلني. وقد يتخذ الاعتداء شكل كتابة أو تسجيلات صوتية أو صور يتم تداولها على نطاق واسع، مما يضاعف من أثر الجريمة النفسي والاجتماعي على الضحايا (دريم، 2017، ص90).

2. **الجرائم المتعلقة بالإباحية الإلكترونية:** تشمل نشر أو تبادل الصور ومقاطع الفيديو أو المواد الإباحية عبر شبكة الإنترنت، وتُعد من أخطر أنواع الجرائم التي تهدد القيم الأخلاقية والاجتماعية. كما تمتد لتشمل استغلال الأطفال في المواد الإباحية، وهو ما يُعتبر من الجرائم الدولية الخطيرة التي تتصدى لها معظم التشريعات. وقد ساهم التطور التقني في تسهيل تداول هذه المواد على نطاق واسع، مما جعل الإنترنت بيئة خصبة لهذه الأفعال المخالفة للأداب العامة ولل قانون (القحطاني، 2021، ص64).

3. **جرائم التهديد والمضايقة والملاحقة الإلكترونية:** تتجسد هذه الجرائم في استخدام الوسائل التقنية لتهديد الأفراد أو ابتزازهم أو إزعاجهم بطرق مختلفة، سواء عبر الرسائل الإلكترونية أو المحادثات الفورية أو شبكات التواصل. ويهدف الجاني عادة إلى بث الخوف في نفس الضحية أو التحكم في سلوكها أو إجبارها على القيام بأفعال معينة. وقد تتطور هذه الجرائم إلى ملاحقة إلكترونية (Cyberstalking)، وهي من الأنماط المستحدثة التي تستغل ضعف الخصوصية الرقمية للضحايا (عبد الرحمن، 2012، ص348).

المحور الثالث/ الخدمة الاجتماعية ودورها في الجرائم الإلكترونية في العصر الرقمي

أولاً/ دور العصر الرقمي في انتشار الجرائم الإلكترونية

لقد أسهم العصر الرقمي، وخاصة مع الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي، في تفاقم ظاهرة الجريمة الإلكترونية في المجتمعات الحديثة. فقد وفرت هذه الوسائل فضاءً مفتوحاً للتفاعل والتبادل المعلوماتي بدرجة عالية من الحرية والتحكم في الوسيلة (الحاسوب أو الهاتف الذكي)، مما أتاح للمجرمين فرصاً متعددة لاستغلالها في ارتكاب جرائم إلكترونية متنوعة (إبراهيم، 2021، ص 73).

وتُعد الفرصة من أهم العوامل التي تساعد في ارتكاب الجريمة الإلكترونية، إذ يمكن أن تنتج عن غفلة الضحية أو ضعف وعيه بطرق الاحتيال الإلكتروني الحديثة، مما يجعل من السهل على المجرم استغلالها. كما أن خاصية التخفي التي تتيحها وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت تمثل عاملاً خطيراً، حيث يستطيع المجرم ممارسة سلوكياته الإجرامية دون الكشف عن هويته، سواء من خلال حسابات وهمية أو أرقام مجهولة المصدر. أما عامل المخاطرة، فيكاد يكون محدوداً في البيئة الرقمية مقارنةً بالجرائم التقليدية، نظراً لصعوبة تتبع الجناة ومساءلتهم قانونياً (إبراهيم، 2021، ص 73).

وقد أدت هذه العوامل إلى انتشار العديد من أنماط الجرائم الرقمية، من أبرزها القرصنة الإلكترونية التي تشمل اختراق الأنظمة والمواقع وسرقة البيانات الشخصية أو المالية، وتدمير البيانات عبر حذف أو تعديل معلومات حساسة خاصة بالأفراد أو المؤسسات، والرسائل الضارة التي تُرسل عبر البريد الإلكتروني أو تطبيقات المراسلة وتتضمن فيروسات أو برامج تجسس. كما تشمل الجرائم المعلوماتية أشكالاً أخرى مثل الاحتيال المالي، وسرقة الهوية الرقمية، والتجسس الإلكتروني، وهي جرائم تُشكل تهديداً مباشراً لأمن الأفراد واستقرار المؤسسات، وتمتد آثارها لتشمل الأمن القومي والمجمعي (النمر، 2023، ص 33).

بهذا، يمكن القول إن الثورة الرقمية، على الرغم من إيجابياتها، قد وفرت بيئة جديدة لنشوء أنماط إجرامية غير تقليدية تستدعي جهوداً وقائية مكثفة من قبل مؤسسات الخدمة الاجتماعية والأجهزة الأمنية والتربوية معاً.

ثانياً/ استراتيجيات الخدمة الاجتماعية الوقائية للحد من الجرائم الإلكترونية

تسعى الخدمة الاجتماعية الوقائية إلى استخدام مجموعة من الاستراتيجيات الهادفة إلى حماية الأفراد، خاصة فئة الشباب، من مخاطر الجرائم الإلكترونية، من خلال تعزيز الوعي، وتنمية مهارات التفكير الناقد، وبناء السلوك الإيجابي. ومن أبرز هذه الاستراتيجيات ما يلي:

- استراتيجية التفاعل الاجتماعي: تقوم هذه الاستراتيجية على تعزيز الروابط الاجتماعية الإيجابية بين الأفراد والجماعات، من خلال تشجيعهم على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية الهادفة، بما يعزز الانتماء والمسؤولية الاجتماعية، ويحد من العزلة الرقمية التي قد تُعد مدخلاً للانحرافات الإلكترونية. كما تساهم في تنمية مهارات التواصل الفعال والوعي الجمعي تجاه مخاطر استخدام الإنترنت بصورة خاطئة.
- استراتيجية إعادة البناء المعرفي: تستهدف هذه الاستراتيجية تعديل المفاهيم والأفكار الخاطئة المرتبطة باستخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، من خلال مساعدة الأفراد على إعادة تفسير المواقف والمعلومات بطريقة منطقية وواقعية. ويعمل الأخصائي الاجتماعي في هذا الإطار على تصحيح الإدراك الخاطئ لدى الشباب حول بعض السلوكيات الإلكترونية الخطيرة، مثل نشر الشائعات أو التفاعل مع المحتويات الضارة، بهدف تعزيز التفكير النقدي والسلوك المسؤول (حسن، 2020، ص323).
- استراتيجية تعديل السلوك: تركز هذه الاستراتيجية على توجيه السلوكيات السلبية نحو أنماط إيجابية عبر استخدام أساليب التعزيز الإيجابي والعقاب الرمزي، وتشجيع الأفراد على الالتزام بالقيم الأخلاقية والسلوك المسؤول أثناء استخدام الإنترنت. كما تعمل على الحد من مظاهر العدوان اللفظي، التتمر الإلكتروني، وانتحال الهوية، من خلال برامج تدريبية وإرشادية تنمي الرقابة الذاتية والانضباط السلوكي.

■ استراتيجية الدافعية: تهدف إلى تحفيز الأفراد، وخصوصًا الشباب، على استخدام التكنولوجيا في الاتجاهات الإيجابية البناءة، كالمشاركة في المبادرات الرقمية التطوعية أو المشاريع التعليمية عبر الإنترنت. ويستخدم الأخصائي الاجتماعي أساليب تعزيز داخلية وخارجية لرفع مستوى الوعي والإقبال على السلوك السليم، مما يخلق لديهم شعورًا بالإنجاز والانتماء للمجتمع الرقمي الآمن (رضوان، 2022، ص49).

ثالثًا/ إجراءات الخدمة الاجتماعية الوقائية للحد من الجرائم الإلكترونية

- تتمثل الإجراءات الوقائية التي يمكن للأخصائيين الاجتماعيين اعتمادها للحد من انتشار الجرائم الإلكترونية فيما يلي:
- نشر الوعي المجتمعي حول المخاطر الاجتماعية والنفسية الناتجة عن الجرائم الإلكترونية، وخاصة التحرش عبر الإنترنت، من خلال توضيح أبعاد المشكلة وآثارها السلبية على الأفراد والأسر والمجتمع.
 - ربط المعلومات بالواقع الحياتي للأفراد عبر تقديمها في سياقات شخصية ومعيشة، مما يساهم في تعزيز الإدراك الذاتي بالمشكلة ومخاطرها، ويقوي دافع الوقاية الذاتية (طه، 2025، ص59).
 - تنشيط الحوار المجتمعي من خلال عقد المناقشات والندوات حول خطورة الجرائم الإلكترونية وآثارها الاجتماعية والأخلاقية.
 - تنفيذ حملات إعلامية توعوية تسعى إلى تثقيف الجمهور بمخاطر هذه الجرائم، وتوضيح سبل الوقاية منها عبر وسائل الإعلام المختلفة (بدوي، 2022، ص89).
 - تعزيز الوازع الديني والقيمي لدى الشباب من خلال برامج روحية وتربوية، تهدف إلى غرس القيم الأخلاقية التي تحصنهم من الانحراف وتدفعهم إلى استخدام التكنولوجيا بشكل مسؤول.
 - تنمية المهارات الوقائية والتفكير السليم من خلال تدريب الشباب على التفكير العقلاني، والتعبير اللفظي وغير اللفظي عن مشاعرهم واتجاهاتهم، بما يعزز قدرتهم على مناقشة القضايا التكنولوجية المعاصرة بوعي ومسؤولية (سيد، 2023، ص283).

الخاتمة

تُعد الخدمة الاجتماعية الوقائية أحد أهم المداخل المهنية التي تواكب التحولات المتسارعة في العصر الرقمي، خاصة في ظل التنامي الملحوظ لظاهرة الجريمة الإلكترونية التي تمثل تهديدًا مباشرًا لاستقرار الأفراد والمجتمعات. وقد أكدت الدراسة أن الدور الوقائي للأخصائي الاجتماعي أصبح ضرورة ملحة في مواجهة المخاطر الاجتماعية والنفسية الناتجة عن استخدام الوسائط الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي. فيفضل هذا المدخل، يمكن التنبؤ بالمشكلات قبل وقوعها، والتقليل من آثارها السلبية من خلال التوعية، والتثقيف، وتمكين الأفراد من استخدام آمن وواعي للتكنولوجيا الحديثة.

النتائج

1. أظهرت الدراسة أن التطور التقني وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي أسهما في زيادة فرص ارتكاب الجرائم الإلكترونية، نظرًا لتوفر بيئة رقمية تتيح التخفي وسهولة الوصول إلى الضحايا.
2. تبين أن غياب الوعي المجتمعي بمخاطر التعامل مع الفضاء الإلكتروني يُعد من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الجريمة الإلكترونية بين مختلف الفئات.
3. أكدت النتائج أن الخدمة الاجتماعية الوقائية تملك أدوات فعالة للتقليل من انتشار هذه الجرائم من خلال التثقيف الوقائي، والإرشاد الاجتماعي، وتفعيل دور المؤسسات التربوية والإعلامية في التوعية الرقمية.
4. توصلت الدراسة إلى أن الإجراءات الوقائية للخدمة الاجتماعية من التوعية، والإرشاد، وتنظيم الندوات، وبناء شبكات حماية رقمية مجتمعية، تمثل خط الدفاع الأول للحد من مخاطر الجريمة الإلكترونية.

التوصيات

1. ضرورة تفعيل برامج توعوية رقمية داخل المدارس والجامعات تركز على مخاطر الجريمة الإلكترونية وأساليب الوقاية منها.
2. إعداد دليل مهني للأخصائيين الاجتماعيين يتضمن خطوات تطبيق المدخل الوقائي في مواجهة الجرائم الرقمية.
3. تعزيز التعاون بين مؤسسات الخدمة الاجتماعية والجهات الأمنية والإعلامية لنشر ثقافة الاستخدام الآمن للإنترنت.
4. تضمين محتوى تربوي حول الوعي الإلكتروني ضمن المناهج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة.
5. تشجيع الأبحاث الميدانية التي تتناول العلاقة بين الخدمة الاجتماعية الوقائية والتحديات الرقمية المعاصرة لتطوير الممارسات المهنية في هذا المجال.

المراجع

1. إبراهيم، ب. م. (2021). تكنولوجيا الإعلام الرقمي والتغير الاجتماعي: دراسة ظاهرة الابتزاز الإلكتروني في وسائل التواصل الاجتماعي في سلطنة عمان. المجلة الدولية للإعلام والاتصال الجماهيري، الجامعة الخليجية، 3(1)، 54-78.
2. أبو النصر، م. (2008). الاتجاهات المعاصرة في ممارسة الخدمة الاجتماعية الوقائية. مجموعة النيل العربية.
3. آدم، ص. ع. أ. (2022، أكتوبر). استخدام الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية وعي الشباب الجامعي بالحماية الرقمية. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، (29)، 189-254.
4. البداينة، ذ. م. (2014). الجريمة الإلكترونية: المفهوم والأسباب [ورقة علمية]. الملتقى العلمي: الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحوليات الإقليمية والدولية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
5. بدوي، ع. م. ع. (2022). المدخل الوقائي من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية. مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، 9(1)، 79-93.
6. حسن، ج. ف. م. (2020). استخدام المدخل الوقائي في الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتوعية الشباب بمخاطر الشائعات الإلكترونية على الأمن القومي المصري. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، (21)، 299-364.
7. سيد، أ. ف. ع. (2023). المخاطر الاجتماعية والنفسية المترتبة على التحرش الإلكتروني من منظور خدمة الفرد. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية – دراسات وبحوث تطبيقية، 21(3)، 266-298.
8. صفاء، ت. (2020). أثر السيبرانية في تطور القوة [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة النهدين.
9. طه، خ. ص. (2025). الخدمة الاجتماعية الوقائية. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية – جامعة أسوان، 6(1)، 54-66.
10. عبد الجواد، أ. ع. (2020). المخاطر السيبرانية وسبل مواجهتها في القانون الدولي العام [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الدراسات الإسلامية والعربية، القاهرة.
11. علاوي، م. (2017). دور الأمن المعلوماتي في الحد من الجريمة المعلوماتية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة محمد خيضر، بسكرة.
12. القحطاني، م. ب. م. ع. (2021). إسهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية: دراسة مطبقة على أعضاء الهيئة التعليمية بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، جامعة تعز – فرع التربية، دائرة الدراسات العليا والبحث العلمي، (16).
13. محفوظ، م. ع.، عليمات، ح. س.، والجمال، أ. ع. م. (2020). الدور الوقائي للخدمة الاجتماعية لحماية الشباب من التطرف والانحراف. مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا-برلين، (14)، 376-400.
14. المصراتي، ن. ع. ص. (2020). فاعلية استخدام المدخل الوقائي في الخدمة الاجتماعية لحماية الطفل من العنف الأسري [رسالة دكتوراه غير منشورة]. الأكاديمية الليبية للدراسات العليا.
15. النمر، ح. ن. (2023). الإعلام الرقمي وصناعة الجريمة: المجتمع السعودي. المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، 24(2)، 4-32.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of CJHES and/or the editor(s). CJHES and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.